

القوانين النظامية للأبنية اللغوية في نظرية الحالات

من خلال قصيدة " مفقودات " لأحمد مطر

Systematic conditions for linguistic structures in case theory
Practical example from poem " missings " by Ahmad Matarنسيمة شمام¹Nassima Chamam¹1 جامعة عباس لغور خنشلة (الجزائر)، chamam.nassima@univ-khenchela.dz

تاريخ النشر: 2024/05/16

تاريخ القبول: 2023/11/20

تاريخ الاستلام: 2023/06/02

الملخص: نظرية قواعد الحالات للساني الأمريكي شارل فيلمور واحدة من النظريات التفسيرية التي انبثقت من النظرية التوليدية التحولية لنوم تشومسكي، عَيرَ أنها تميّزت بفكرة الحالة أو الدور الدلالي الذي تؤديه الكلمة داخل التركيب، وهي فكرة ثورية في القواعد التوليدية التي طالما أتهمت بإهمالها المعنى في دراستها للغة. في هذا المقال سأركز على جانب تحتمك إليه نظرية قواعد الحالات عند اختيارها للكلمات في التركيب؛ فهي ترى أن هناك قوانين نظامية تحكّم الخيارات المتعلقة بالتركيب الأساس وكذا التحويل والمفردات . فنحن قبل أن نتكلم نختار القوالب المناسبة للمعاني المخترنة في الدماغ وأثناء كلامنا نتبع قوانين دقيقة في تركيب كلمات معينة مع كلمات أخرى تظهر في نظم معين يُمكن مُتلقّيه من استيعابه. فالعملية خاضعة لقوانين مضبوطة وليست اعتباطية . فما هذه القوانين وما آلية عملها ؟.

كلمات مفتاحية:قواعد الحالات، النظم ، قوانين ، مفردات ، تحويل، مفقودات.

Abstract

The case grammar theory of American linguist Charles Fillmore is one of the explanatory theories that came after Chomsky's generative theory, and is interested in the idea of the case or semantic role that words play within structure. it is a revolutionary idea in the generative theory that linguists criticized as neglecting the meaning.

In this article, I'm going to clarify the case rules in selecting words in instruction these are basic, vocabulary, and conversion rules Before we speak, we choose the appropriate templates for the meanings stored in the brain, and during our speech we follow precise rules in assembling certain words with other words, so that they appear in certain systems that enable those who follow it to absorb it. The process is not random. What are these laws and how do they work?

Keywords: Case grammar, structure , rules, vocabulary , translation , missing .

المؤلف المرسل: نسيمة شمام ، الإيميل: alinada546@gmail.com

شهدت القواعد التوليدية التحويلية (Transformational Génerative Grammar) تطورا كبيرا بعد نشر كتاب (Aspects of the theory of syntax ملامح النظرية التركيبية 1965م) لنعوم تشومسكي ،خاصة في طور النظرية المعيارية الموسعة، إذ ميّز تشومسكي في الكتاب بين الكفاءة اللغوية والأداء الكلامي ،كما يتكلم بوضوح عن مفهومي البنية السطحية والعميقة التي أشار إليهما سريعا في كتابه الأول (البنى التركيبية syntactic structures .)

وقام اللسانيون - الذين يُسمّون ما بعد التشومسكيين- بإضافات مست النظرية في كثير من جوانبها، وهدفهم من ذلك الوصول إلى قواعد وأسس تمكن من تفسير المعرفة اللغوية في عقول المتكلمين. وصيغ جهدهم هذا في شكل نظريات عرفت بـ:

- النظرية التفسيرية وظهرت فكرتها حينما أصدر كاتز Katz وفودور Fodor مقالا عنوانه " The Structure of a Semantic Theory .

- الدلالة التوليدية Générative Semantic طورها اللسانيون روس Ross ولاكوف Lakoff و مكاولي Mc Cawley .

- النظرية النموذجية الموسعة Extended Standard Theory: التي اقترحها جاكندوف و تشومسكي وانطلقا فيها من نظرية المعيار التي اقترحها تشومسكي في كتابه (ملامح النظرية التركيبية (The Aspects of the theory of Syntax

- نظرية الحالات التي أصدرها شارل فيلمور ...

وضمن كل نظرية عدد كبير من العمليات اللغوية التي تضبط وتبيّن طرائق انتقال المعنى المخزن في الذهن إلى التمثيل الصوتي .

وتعد نظرية الحالات case theory واحدة من النظريات اللسانية (الدلالية) التي اجتهدت في الإجابة على إشكالية أرقّت الدرس اللساني التوليدي وهي كيف يتشكل المعنى في الذهن وكيف يتحول إلى بنى ملفوظة.

ومن الذين قدموا أنموذجا عربيا مُطبّقا عليه قوانين فيلمور التحويلية 'محمد علي الخولي' في كتابه المعنون ' قواعد تحويلية للغة العربية ' الصادر عام 1999.

في هذا المقال سأوضح القوانين النظامية للأبنية اللغوية التي تستند إليها نظرية الحالات اللسانية ،والمقصود بالقوانين النظامية القواعد التي تضبط الشكل الذي تبدو به الكلمات في التركيب الظاهر ،والإشكال الذي بني عليه هذا المقال هو : ما الشروط الواجب توافرها حتى يظهر الكلام على نحوٍ مقصود يفهمه المتلقي ؟

1- نظرية الحالات:

نظرية الحالات: نظرية لسانية ظهرت عام 1968م حينما نشر اللساني الأمريكي شارل فيلمور Charles. J. Fillmore بحثاً عنوانه ' الحالة للحالة The case for case ' . و كان هذا العمل البداية الفعلية للنظرية في حقل اللسانيات ، وقد تلقفها الدارسون وعنوا بها أيما عناية دراسة ونقداً وتقويماً. وترى هذه النظرية أن الفعل هو العنصر الأساس في الجملة فإن وضعناه فإنه يفرض وضع عناصر محددة في بقية الجملة وفق قانون المفردات. ومهمة نظرية الحالات كشفُ هذه العلاقات. إذن لكل فعل حالات تتسلسل بعده تباعاً . والعلاقة بينهم علاقة وثيقة إذ تعد علاقة الفعل في العربية مثلاً بالفاعل " علاقة الشيء بنفسه أي كأنهما جزأ كلمة لا يستغني أحدهما عن الآخر ". (حميدة، 1997، صفحة 165) فمن أبرز أفكارها التمييز بين الفواعل في البنية السطحية انطلاقاً من البنية العميقة.

أما سبب تسميتها بنظرية الحالات هو أن : "مصطلح الحالة تعميم وتوسيع لمصطلح تقليدي كان يدل في بعض اللغات على صيغ خاصة ببعض الأسماء التي تختلف كل صيغة منهما باختلاف الحالة التي يكون عليها الاسم في الجملة مثل :

حالة الفاعلية (الرفع) Nominative

وحالة المفعولية (النصب) Accusative

وحالة الإضافة (الجر) Genitive

وحالة المفعول غير المباشر dative وفي الأفعال وحروف الجر حيث إنها تؤثر في حالات المفعول به وتمتدات الجملة Compliments وكل ذلك يظهر في صور حالات معينة ". (ليونز 1985، 169)

فالجمل الصحيحة تتطلب نظام قواعد معقد -نوعاً ما- يربطها ، ويلزم نتيجة لذلك إيجاد مصفاة تمنع البنى غير المقبولة من الظهور وتعالج في الآن ذاته الظواهر المعقدة وتتخلص من الأنظمة الكثيرة والمفصلة للقواعد التحويلية وقواعد البنية المركبية .

فحين نسأل أنفسنا: ما الشيء الذي يجعل الجمل غير مقبولة ، وما المقصود بالجمل غير المقبولة أساساً. الجواب (حسب نظرية فيلمور) هو: أن الجمل تكون مقبولة متى ما حوت منطقاً مفهوماً حين إنشائها ويفهمها السامع دون جهد كبير . فهو يستخدم المنطق نفسه الذي استخدمه المتكلم وقت صياغة البنى .

مما يعني أن هذا المنطق يركن إلى أساسيات مشتركة مصطلح عليها بين أطراف الكلام هي : قوانين صياغة التراكيب (الصوتية / الصرفية/ المعجمية/ الدلالية والتداولية ...)

وقد كرس فيلمور جهده لتمييز الجمل السليمة دلالياً من غيرها وهو ما سماه تشومسكي مصفاة الحالة، فقد قال جون ليونز عن نظرية الحالات " لقد ميز تشومسكي فيها بين أمرين في التركيب العميق للجملة هما المسند إليه أو الفاعل ، و المفعول في البنية السطحية ، و قال : إن ذلك في الوظائف الدلالية للتركيب العميق للجملة، غير أن كثيراً من علماء اللغة ، لم يوافقوا على مقولة التفارقة بين المسند إليه والمفعول وقالوا : إنَّ هذا الأمر شكلي

ونسبي أيضا، لأن تعريف المسند إليه أو المفعول يختلف من لغة إلى أخرى وبناء على ذلك فهما غير ذي أهمية واضحة في تحديد معنى الجملة " (ليونز 1985، 169)

ومعنى ذلك أن الاسم المرفوع في جملة : " مات حسنٌ " ، فاعل في التركيب السطحي للجملة لكنه مفعول به في التركيب العميق ، وهذا التمييز بين الفاعل والمفعول به عده كثير من اللغويين أمر شكلي ويختلف من لغة إلى أخرى ، لكنه في اللغة العربية أمر بالغ الأهمية في الأفعال المبنيّة للمجهول في بنيتها العميقة (التي لم يذكر فاعلها في التركيب) نحو: (مات. تكسّر . تحطّم ...) . ففي علم الصرف العربي هناك مجموعة من الأبنية الدالة على المطاوعة (تفعّل،انفعل...) يكون الاسم المرفوع بعدها بمعنى نائب الفاعل نحو :تكسّر الزجاجُ، انكسر الزجاجُ .

ولأهمية هذا التمييز وصل فيلمور إلى أن : " التحليل النحوي الحقيقي للجملة هو ذلك التحليل الذي يكشف بصورة مقنعة عن مكونات كل جملة في أعرق مستوى من مستويات التحليل النحوي ويكشف عن الحالات النحوية نحو:الفاعل Agent،الأداة Instrumental،المكانplace " (ليونز 1985، 169)

فالتحليل النحوي الدقيق للجملة هو ذلك التحليل الكاشف عن المكونات الحقيقية للجملة فجملة : " تكسّر الكأس " مكونة في الأساس من فعل وفاعل ومفعول به في التركيب العميق والاسم المرفوع " الكأس " ليس منفذا Agent للفعل " تكسّر " إنما هو نتيجة لقوة ما ، فالتحليل اللغوي يجب أن يفرق بين الفاعل في الجمل الآتية : [ألقي أحمدُ قصيدة ، ماتت هندُ ، تكسّر الزجاجُ] .

فالأسماء المرفوعة [أحمدُ، هندُ، الزجاجُ، الريحُ] وقعت فاعلا،لكن حينما ندقق في بنيتها العميقة نجد أن [هندُ ، الزجاجُ] وقعتا نائب فاعل.

من أجل ذلك نجد أننا في كثير من التراكيب - في اللغة العربية مثلا - لا نستطيع بيّسر أن نحدد الفاعل من المفعول به بمجرد التباس أو اختفاء بعض القرائن الدالة على واحد منهما في البنية السطحية مثل - الرتبة : (أسبقية الفاعل على المفعول به) فإذا قمنا بعملية تحويلية (التقديم والتأخير) يجب العودة إلى البنية العميقة حتى نميز بين الوظيفتين .

الحركة الإعرابية: الرفع علامة الفاعل، وأن الفاعل من الأسماء لكنه قد يردُ اسما مبنيا لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، فيجب العودة إلى البنية العميقة حتى نميزه من خلال المعنى .

فنظرية الحالات تمكّن من تحديد هذا الفرق ليس فقط من خلال الحركة الإعرابية، بل من خلال المعنى العميق الذي تحدده البنية العميقة. إضافة إلى أنها تسمى أيضا: " قواعد الدلالة و تعني كثيرا من العلاقات التي تربط التراكيب المختلفة في الجمل المختلفة،بعضها ببعض يمكن تمثيلها بعناصر صغيرة هي العلاقات الدلالية" (Odlin 1989, 75) ويقصد بذلك جملة التراكيب التي لها بنية عميقة واحدة . إذ أن الكلمات في الجمل تنتظم وفق تراكيب يربط بينها رابط دلالي ، فلا يمكن أن ترصف كلمات دون وجود رابط بينها يُوصل إلى المستمع رسالة

مقبولة دلاليا . فقد رأى مازن الوعر " أن علماء اللسانيات المنتمين إلى مدرسة الدلالات التصنيفية [فيلمور وتشيف وكوك] احتجوا بأن البنية العميقة لا تستطيع ضبط الاختلافات الدلالية في تركيب نحو :
the door opened; jhon opened the door ; the wind opened the door
فالأركان الاسمية (the door; jhon ; the wind) لها علاقات دلالية مختلفة مع الفعل (opened) " (الوعر 1987، 58)

فالباب مجرب ، وجون منفذ ، والريح سبب .

لذا فإن الدارسين للنظرية يرون بأن فيلمور قدّم تعديلا لنظرية تشومسكي قصد به مجموع المفاهيم التي تمكن الإنسان من إصدار بعض الأحكام المختلفة عما يجري من أحداث فمن يقوم بالحدث ؟ ومن يقع عليه حدث ما ؟ وما الذي حدث ؟ ومتى وقع ؟ وأين ؟ ولماذا؟ (شوقة 2008، 122).
وأورد هذه الأمثلة لأوضح فكرة فيلمور من قصيدة (مفقودات : أين صاحبي حسن ؟) لأحمد مطر (مطر، 1989، صفحة 18)

- 1) زارَ الرَّئِيسُ المُؤتمِن
- 2) قال الرَّئِيسُ في حَرَن
- 3) لم يشتكِ النَّاسُ
- 4) قال الرَّئِيسُ بلسانه
- 5) قال لسانُ الرَّئِيس

فالاسم المرفوع بعد الفعل ليس فاعلا دائما على الرغم من أن قواعد اللغة العربية تعرب الاسم المرفوع في الجمل (الرئيس ، الرئيس ، الناس، الرئيس ، لسان) فاعلا، أما نظرية الحالات فتري الآتي :
الرئيس في الجملة -1- مستفيد : لأن الرئيس هنا استفاد من تنفيذ الفعل (زار)
الرئيس في الجملة -2- منفذ : لأن الرئيس هنا قام ب تنفيذ الفعل (قال)
الناس في الجملة -3- مجرب : لأن الناس جربوا حالة الشكوى.
لسان في الجملة -5- أداة : لأن اللسان هو أداة تنفيذ الفعل (قال)

وهذا التفريق مشابه تماما لفكرة الفاعل النحوي والفاعل المنطقي في النحو العربي، فالفاعل النحوي هو من اتصف بالفعل مثل : انكسر الكأس فالكأس ليس منفذا لفعل الكسر بل اتصف به . ويجوز لنا هنا أن نعدّه فاعلا فقط في البنية السطحية أما في بنيته العميقة فهو مفعول به. أما الفاعل المنطقي فهو القوة التي لديها القدرة على تنفيذ الفعل وتحقيقه.

مما يعني أن الفعل هو العنصر الأساس في الجملة ذلك أننا حين نصيغه فإنه يفرض وضع عناصر محددة في بقية الجملة وفق قانون المفردات . ومهمة نظرية الحالات هنا هي كشف هذه العلاقات.
ومثالها أيضا من قصيدة (مفقودات: أين صاحبي حسن ؟) جملة: زارَ الرَّئِيسُ المُؤتمِن بعضَ ولاياتِ الوَطْنِ

فهذه الجملة ضمّت: الفعل (زار) وهو فعل ثلاثي مبني للمعلوم زار: فلانٌ فلاناً أتاه بقصد الالتقاء به، قصده لأنس أو حاجة . يفرض منطقياً أن من سينفذه سيكون مخلوقاً عاقلاً واعياً لديه حاجة عند الشخص أو المكان الذي سيقصده. وبما أنه فعل فيجب أن يتعالق /يركب مع اسم ،فجاءت كلمة (الرئيس) ، ثم الفعل (زار) يفرض مكاناً يزار فجاءت كلمة محافظات الوطن و يرى فيلمور أن كل جملة مكونة من : صيغة فعلية + قضية .
فالمقصود بالصيغة الفعلية:الفعل الوارد في الجملة و كل ما تعلق به: (الزمن،النفي، الاستفهام) أي المعنى الحقيقي والدقيق للفعل .

وفي قصيدة (مفقودات: أين صاحبي حسن؟) صيغ فعلية هي:(زار، قال، تخافوا، مضى، نر، يشنك، أحرق، ترى، فمت، فلت).

- قال : زمنها ماض مثبت

- لا تخافوا: زمنها مستقبل [مضارع] وحوث نفيًا (بحرف لا)

- لم نر : زمنها مستقبل [مضارع] وحوث نفيًا (بحرف لم)

أما القضية فالمقصود بها الفعل و محدداته من الحالات .

- واسمُ الحالة : Case Marker

-مركب اسمي : Noun Phrase

- الجملة : صيغة فعلية + قضية .

- صيغة فعلية: فعل + زمن (نفي / استفهام)

- قضية: فعل +حالات .

- حالات: واسمُ الحالة + مركب اسمي .

- واسمُ الحالة : سوابق أو لواحق أو زوائد . (مومن 2002، 26)

ونمثل لهذه الفكرة من قصيدة (مفقودات: أين صاحبي حسن؟)

الجملة: صيغة فعلية + قضية

لم يشنك الناس

- لم يشنك الناس : لم يشنك + مضارع (منفي / غير مسبوق باستفهام)

- قضية : لم + يشنك + الناس

- حالات : ل + م + ي + شكى + ال+ناس

- واسمُ الحالة: : ي + ال.

لا تخافوا

- لا تخافوا: لا تخافوا + مضارع (منفي) (النهى) / غير مسبوق باستفهام)

- قضية : لا + تخافوا
 - حالات : لا + ت + خاف + وا
 - واسمُ الحالة: : ت + وا.
 - أحرقَ رَبِّي جَسَدِي
 - أحرقَ رَبِّي : أحرقَ + ماض (غير منفي / غير مسبوق باستفهام / فيه معنى التعجب)
 - قضية : أ + حرق + ربي
 - حالات : أ + حرق + رب + ي
 - واسمُ الحالة: : أ + ي.
 - سوفَ ترى الخيرَ غَدًا.
 - سوفَ ترى الخيرَ غَدًا : ترى + مستقبل (غير منفي / غير مسبوق باستفهام)
 - قضية : سوف + ترى + الخير+غدا
 - حالات : سوف + ت + رأى + ال+خير+غدا
 - واسمُ الحالة: : سوف+ت+ال.
- كما أن هذه النظرية ، لا تقتصر على وصف التغييرات الظاهرة في أواخر الكلمات بل إنها تحسب أن الاهتمام ينصب على مفهوم التعلق الموجود في العبارات الاسمية ، والذي يسمح بارتباط الفعل بالحالات الكائنة في الجملة من خلال المعني أيضا .
- وهذا الارتباط أو التعالق يشكل لنا تركيبا لكن " مفهوم المسند إليه و المسند منفصل عن مفهوم المركب الاسمي فهما يدلان على الوظيفة النحوية أكثر من دلالتهما على الرتبة النحوية فقد يكون المركب الاسمي في وظيفة المسند إليه و قد يكون مفعولا به " (حسان 2000 ، 112)
- 1. القوانين النظامية الثلاثة للأبنية في نظرية قواعد الحالات:**

تقوم نظرية الحالات على ثلاثة أنواع من القوانين :

- قوانين التركيب الأساسي : - قوانين مفرداتية ، - قوانين تحويلية
 - 1.2. **قوانين التركيب الأساسي :** للتركيب الأساسي خمسة قوانين أساسية هي : (الخولي 1999 ، 45-50)
 - القانون الأساسي الأول : الجملة تساوي/ تعوض (مشروطية) +مساعد+جوهر
- حيث إن :

المشروطية يفسرها القانون الأساسي الثاني

() القوسان : يدلان أن ما يكون بداخلهما أمر اختياري.

مساعد : كلمة تساعد أفعالا أخرى في الصياغة والمعنى .

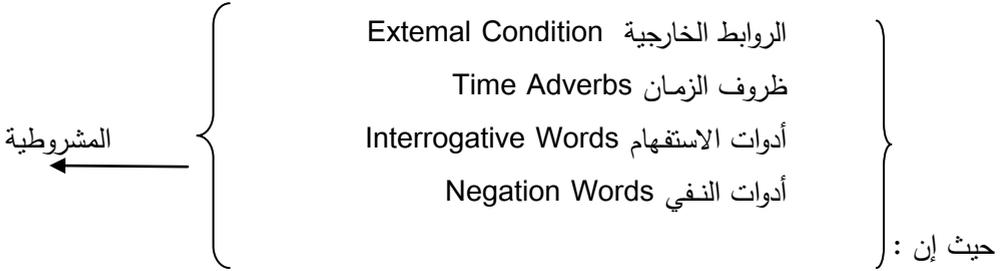
الجوهر: هو الجزء الأساسي من الجملة ويحمل معناها الرئيسي.

- الجملة ← (مشروطية) + مساعد + جوهر
 الجملة ← ولا تخافوا أحداً (مطر، 1989، صفحة 18)
 الجملة ← (لا. ت) + خاف + وا + أحداً
 بحيث أن (لا. ت) مشروطية، (لا حرف النهي والتاء يدل على زمن الحاضر مع جماعة المخاطبين)

- الجملة ← (مشروطية) + مساعد + جوهر
 الجملة ← لم ترَ من ذلك شيئاً أبداً (مطر، 1989، صفحة 18)
 الجملة ← (لم. ن) + رأى + من + ذلك + شيئاً + أبداً

بحيث إن (لم. ن) مشروطية، (لم حرف نفي والنون يدل على زمن الحاضر مع جماعة المتكلمين) لكن هناك ميزة في هذا التركيب المتعلق بحرف النفي (لم) حينما يدل على الفعل المضارع فإنه يقلب معناه إلى الزمن الماضي .

- القانون الأساسي الثاني :



قوسان الهلاليان { } يدلان على إمكانية اختيار عنصر أو أكثر من العناصر المذكورة داخل القوسين مثل (and, or)

الروابط الخارجية: عبارات الربط المنطقي التي تأتي في بداية الجمل نحو :
 (لهذا ، بناء على ذلك ...)

- القانون الأساسي الثالث :

الجوهر ← فعل + (محور) + (مفعول غير مباشر) + (مكان) + (أداة) + (فاعل)
 وقد غير الخولي مصطلح فعل إلى عبارة فعلية لأنها تدل في اللغة العربية على الفعل والصفة اللذان يتشابه دورهما في التركيب . ليصبح هذا القانون كالآتي :

الجوهر ← عبارة فعلية + (محور) + (مفعول غير مباشر) + (مكان) + (أداة) + (فاعل)

وفي جملة : زار الرئيس المؤتمن بعض ولايات الوطن

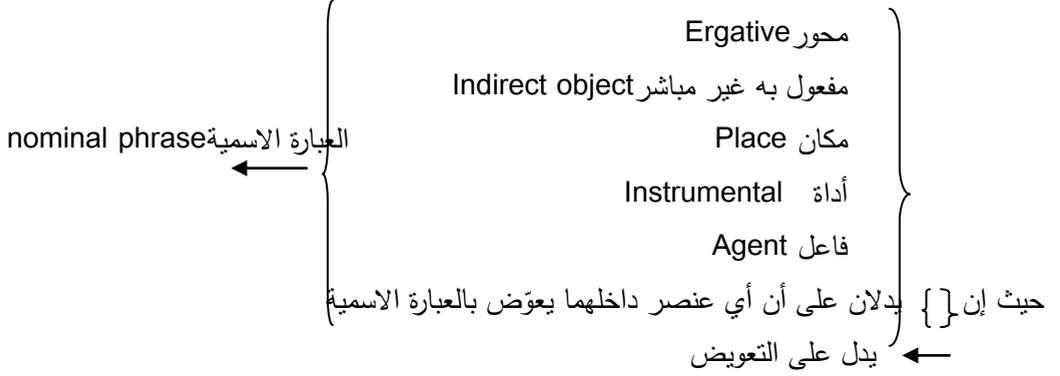
الجوهر ← عبارة فعلية + (محور) + (فاعل) + مفعول

زار الرئيس المؤتمن بعض ولايات الوطن زار + (ال) + رئيس + بعض + ولاية (ات) + (ال) + (وطن)

وفي جملة : سوف ترى الخير غداً

الجوهر ← عبارة فعلية + (محور) + (فاعل) + مفعول + زمن
سوف ترى الخير غداً ← سوف ترى + (أنت) + (ال) +خير+غدا.

- القانون الأساسي الرابع :



العبارة الاسمية: تتكون من الاسم و توابعه. (الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، الأردن ، 1999)
والجدير بالذكر أن فيلمور سمى المفعول غير المباشر Dative وذكر ذلك في كتابه الأول الحالة للحالة ،
وفيما بعد استغنى عنه وعوضه بالمجرب أو المستفيد .

- القانون الأساسي الخامس:

العبارة الاسمية ← حرف جر + (معرف) + (جملة) + اسم
حرف جر : أو نسميه الجار .

معرف : ويقصد بها " ال التعريف " وضمانر الإضافة " المعرف بالإضافة خاصة الضمانر لأنها تعوض الاسم
في اللغة العربية
() الأقسام: يقصد بها الاختيار بين المعرف أو الجملة.

ثم إن هذا القانون يفرض وجب احتواء التركيب الأساسي على عنصرين هما الجار والاسم . إضافة إلى تكرار
(جملة) لأنها ذكرت في القانون الأساسي الأول ، وتكرارها مهم لتكوين الجملة المركبة التي تعني احتواء جملة
على جملة أصغر منها .

وقد عدل محمد علي الخولي هذا القانون أيضا من حيث رتبة الجملة وجعلها بعد الاسم ، ومرد ذلك سببان
الأول التبسيط ، والثاني أن الجملة في اللغة العربية إذا وصفت الاسم فإنها تتبعه . فيغدو القانون الأساسي
الخامس معدّلا كالاتي :

العبارة الاسمية ← حرف جر + (معرف) + اسم+ (جملة) (الخولي 1999 ، 45-50)
بصدّق (مطر، 1989، صفحة 18)

- بِصَدَّقْ ← بٍ + صَدَّقْ
في العَلْنُ (مطر، 1989، صفحة 18)
- في العَلْنُ ← في + العَلْنُ
على صِدْقِكَ (مطر، 1989، صفحة 18)
- على صِدْقِكَ ← على + صِدْقِكَ

2.2. قوانين مفرداتية :

المقصود بالقوانين المفرداتية؛ القوانين التي تزودنا بالمفردات التي تجعل الأنموذج العام أكثر تخصصا ، فهي تحوي الملامح والخواص اللازمة في جوانب اللغة (الصوتية والنحوية والدلالية) فهي تحل مشكلات الاختيار (الخولي 1999، 48-50)

هذا القانون شبيه بمبدأ الاختيار في النظرية التوليدية لتشومسكي.

لذلك فجملة الأفكار الخضراء تنام بعنف تكون مقبولة وفق القوانين التركيبية لكنها غير مقبولة وفق القوانين المفرداتية.

فهذا القانون يعطي ملامح المفردة التي نختارها للتركيب نحو : قول الشاعر : أحرَقَ رَبِّي جَسَدِي (مطر، 1989، صفحة 18).

فقد اختار الفعل أحرَقَ الذي أتى على صيغة الماضي لأنه يدل على الدعاء واختار معه لفظة الرب ولم يختار لفظة الله - وهو وحده الذي يعذَّب بالحرق- لأن لفظة الرب ترتبط بالتربية والتأديب. زيادة على اختياره لفظ الجسد الواقعة مفعولا به، موضوعا لفعل الحرق ، فالذي يُحرق هو الجسد .
نحو : قول الشاعر : وأيْنَ توفِيرُ الدَّوَاءِ للفقيرِ بلا ثَمَنٍ.

إذ اختار جملة استفهامية تعجبية (قد تحمل معنى السخرية أيضا) ، استفهم فيها باسم الاستفهام (أين) للسؤال عن المكان الذي يوفر فيه الخدمة الطبية المجانية واستخدم كلمة فقير لتناسب كلمة بلا ثمن .

3.2. قوانين تحويلية

يتم بواسطة القوانين التحويلية تحويل التراكيب الباطنية (البنى العميقة) إلى تراكيب ظاهرة (بنى سطحية)، هذا القانون شبيه تماما بالمبدأ الثالث من مبادئ النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي وهو مبدأ القواعد التحويلية، وقوانين التحويل تتمثل في :

- الحذف deletion : أ+ب ← ∅ + ب ونقصد به التخلي عن عنصر من عناصر التركيب وترك قرينة تدل عليه . وفي القصيدة يقول الشاعر على لسان الرئيس: شُكراً على صِدْقِكَ في تنبيهنا يا وُلدي. (مطر، 1989، صفحة 18)

فقد حذف جملة فعلية مكونة من فعل+فاعل+ومفعول (أشكرك) ودلت عليها قرينة لفظية هي (شُكراً).

: أشكرك + شُكراً ← ∅ + شُكراً

- **التعويض replacement**: أ ← ب ونقصد بالتعويض استبدال عنصر من عناصر التركيب بعنصر آخر. وفي القصيدة يقول الشاعر: زارَ الرَّئيسُ المؤتمِنَ بعضَ ولاياتِ الوَطَنِ (مطر، 1989، صفحة 18)، فعوض لفظ محافظات بولايات، محافظات ← ولايات
- وقوله أيضا: فقالَ صاحِبِي حَسَنٌ، إذ عوض صديقي بصاحبي، صديقي ← بصاحبي
- **التمدد expansion**: أ ← ب + ج ونقصد به الاسترسال في عنصر من العناصر . وفي القصيدة يقول الشاعر: وأيّنَ توفيرُ الدّوّاءِ للفقيرِ بلا ثَمَنٍ ؟ فقوله (بلا ثمن) على سبيل الاسترسال في لفظ الفقير إذ عادة ما تقدم الخدمات للفقراء مجانية أو شبهة مجانية .
- وأيّنَ توفيرُ الدّوّاءِ للفقيرِ ← وأيّنَ توفيرُ الدّوّاءِ للفقيرِ بلا ثَمَنٍ ؟
- **التقلص reduction** أ ← ب + ج ونقصد به الاختصار وهو عكس التمدد. وفي القصيدة يقول الشاعر: وأيّنَ صاحِبِي (حَسَنٌ) ؟ وفي هذه الجملة قمة التقلص لأن هذا السؤال يفتح مجالا واسعا للتكهنات والاستفهام عن مكان حسن وما حلّ به.
- **الإضافة addition** أ ← أ + ب ونقصد به زيادة عنصر إلى عناصر التركيب، وتكون عادة بالحروف أو الأدوات التي تضيف معنى نحو النفي أو التعجب أو الاستفهام أو غيرها ...
- وفي القصيدة يقول الشاعر: زارَ الرَّئيسُ المؤتمِنَ، إضافة صفة للرئيس هنا لديها الكثير من الدلالات وهي مرتبطة بما سيذكر لاحقا في النص، فهو مؤتمن على (الرَّغيفُ و اللَّبَنُ والسَّكَنُ والمِهَنُ وتوفيرُ الدّوّاءِ للفقيرِ بلا ثَمَنٍ وتوفيرِ الأمان والأمان لحسن)
- الرئيس ← الرئيس المؤتمن
- **التبادل permutation** أ ← ب + أ ونقصد به التغيير في ترتيب العناصر داخل التركيب، وحصرها بعض اللغويين في: الحذف، التبادل، النسخ، التقديم (الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، الأردن، 1999، 23-24)
- فعمليات التحويل تكون إما بالزيادة (الإضافة) أو النقصان (اختصار أو حذف) أو الترتيب (التقديم والتأخير. وتبرز أهمية القوانين التحويلية في الآتي :
- تنظر إلى الجملة على أنها مشتقة من تركيب آخر عبر عملية تحويل خاصة. نحو قول الشاعر :
- وهل موت سيحيينا ؟
- مشتقة من تركيب وهل سيحيينا موت ؟ بتأخير كلمة موت
- تقدم تفسيراً لقدرة المتكلم إنتاج وفهم جمل جديدة لا نهائية . نحو قول الشاعر:
- وهذي القدس تشركم فتركيب الجملة يستطيع أي عربي فهم أن المقصود أهل مدينة القدس، بحذف كلمة أهل . أو كلمتي أهل مدينة.

فمن خلال العمليات التحويلية يمكن للمتكلم إنتاج جمل لم يسمعها من قبل ويستطيع المستمع في فهم هذه الجمل باستخدام العمليات نفسها .

- تعد القواعد التحويلية قواعداً ذهنية، حيث إنها تهتم بالحقيقة الذهنية الكامنة وراء الأداء اللغوي الفعلي . فالقواعد التحويلية قواعد تتم في ذهن متكلمي اللغة ولا يظهر في السطح إلا ما صيغ من تراكيب وتلفظ بها .
- ترى القواعد التحويلية بوجوب أن تختص النظرية اللغوية بمتكلم ومستمع نموذجيين في مجتمع لغوي متجانس عارف بلغته غير متأثر بظروف لا علاقة لها بالقواعد اللغوية ذاتها، أي أن يكون خالياً من عثرات اللسان والأخطاء الناتجة عن جهل بقواعد اللغة.

فحتى تتم العملية التواصلية بشكل جيد يجب أن يتمتع طرفي العملية التواصلية بقدر كاف من المعرفة بقواعد اللغة التي تعد أداة التواصل. وغير متأثر بلغات أو ثقافات أخرى لا يعرفها المستمع.

فحينما قال الشاعر : أَحْرَقَ رَبِّي جَسَدِي يجب أن يكون المستمع عارفاً بالآية الكريمة :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ [البروج 10].

فإنه سبحانه وتعالى يحرق الظالمين لأنهم أحرقوا أولياءه، فكان جزاؤهم مثل عملهم جزاءً وفقاً . فكأنني بالرئيس في الأبيات يدعو على نفسه بالحرق إن هو كان عالماً بما يحصل في بلده.

- تتميز القواعد التحويلية باعتمادها على المقدرة اللغوية الكامنة في أذهان المتكلمين . فالقواعد التحويلية هي الطريقة العملية التي تنقل الأفكار المختزنة في الذهن إلى كلمات متلفظ بها .

- تتميز القواعد التحويلية بقدرتها على تحليل الجمل البسيطة و المعقدة .

- تتميز القواعد التحويلية بقدرتها على تفسير الجمل التي تحمل أكثر من معنى .

فحينما قال الشاعر: لَمْ تَرَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً أَبَداً .

فكلمة (أبداً) أضافت دلالة قطعية لمعنى الفعل (رأى) المنفي ب (لم).

- تتميز القواعد التحويلية بقدرتها على التفريق بين الجمل المختلفة في تركيبها السطحي .

فحينما قال الشاعر: لَمْ تَرَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً أَبَداً .

فكلمة (أبداً) أضافت دلالة قطعية لمعنى الفعل (رأى) المنفي ب (لم). وهي تختلف عن معنى الجملة:

لَمْ تَرَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً أَبَداً .

لَمْ تَرَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً أَبَداً

لَمْ تَرَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ أَبَداً

لَمْ تَرَ أَبَداً شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ

أبداً لَمْ تَرَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئاً

أبداً لَمْ تَرَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ

شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ لَمْ تَرَ أَبَداً

شيئاً من ذلك أبداً لم ترَ
شيئاً لم ترَ من ذلك أبداً
من ذلك لم ترَ شيئاً أبداً
من ذلك أبداً لم ترَ شيئاً
من ذلك شيئاً لم ترَ أبداً

فكّل جملة من الجمل السابقة لها معنى مختلف عن الأخرى لمجرد تغيير ترتيب الكلمات.

وكذلك تقديم الشكوى على كلمة الناس في جملة لم يَشْكُ النَّاسُ! فيها دلالة على أن تركيز الشاعر كان أكثره على الشكوى وتذمره وامتعاضه من عدم شكواهم.

- تفسر القواعد التحويلية الجمل التي اعترها حذفٌ فيتمكّن السامع من فهمها.

ومثالها قول الشاعر: شُكْرًا على صِدْقِكَ ، فقد حذف جملة فعلية كاملة الأركان :مكونة من فعل+فاعل+مفعول (أشكرك) وعلى الرغم من ذلك استقام المعنى وتمكن السامع من فهم المقصود .

- تفسر القواعد التحويلية الجمل الصحيحة وغير الصحيحة نحوياً . (البهناوي (د،ت)، 97-98)

المقصود إذن بالقواعد التحويلية تلك القوانين التي تساعد في إخراج الكلام من البنية العميقة إلى السطح، أي من الذهن إلى الصورة السمعية، ويشترط هنا أن يكون طرفا العملية التواصلية (المتكلم والمستمع) نموذجيين حتى يستطيع الأول تحويل أكبر قدر ممكن من الجمل والثاني يتمكن من فهمها فقد تكون الجمل بسيطة وقد تكون معقدة .

زيادة على ذلك تمكنا هذه القوانين تمييز الجمل الصحيحة نحوياً ، إذ إذ الجمل غير الصحيحة نحوياً لا يمكن للمستمع فهمها وكذا قوانين التحويل وآلياته لا تسمح بإنتاج جمل خاطئة .

خاتمة

تستند نظرية قواعد الحالات إلى قوانين نظمية و مفرداتية وتحويلية حين صياغة الأبنية اللغوية ، فلا يظن ظان أننا عندما نتكلم نأتي بكلمات اعتباطاً ، بل إننا حينذاك نختار بوعي ودون وعي مناً كلماتنا بمنتهى الدقة ، فنمّة قوانين تحكم المفردة في حروفها وأصواتها تمنع تجاورَ أصوات معينة ، وتصاغ المفردة على وزن من الأوزان يُفصح عن بنيتها إن كانت فعلاً أو اسماً مبنياً أو معرباً ، ثم بعد المفردة يأتي تركيبها فهي لا تتركب مع أي كلمة (فكرة التعالق عند الجرجاني) ، بل إن ثمة قوانين مضمرة تجعلنا نختار كلمة دون سواها فمثلاً: عندما نأتي بالفعل : تكلم يحتم علينا أن يكون المرفوع بعده إنساناً لديه القدرة على انجاز هذا الفعل . أما القانون الأخير فهو القانون التحويلي الذي يعني ترجمة ما يَحْتَلِجُنَا من أفكار إلى كلمات. مما يعني أنه حتى أصيغ تركيباً صحيحاً نحوياً يجب أن أحول الفكرة إلى كلمة فاختر الكلمة المناسبة للمعنى المختزن في الذهن، ثم أختار المفردة الملائمة التي سأركبها معها. ولا يمكن أن يصاغ تركيب دون هذه القوانين الثلاثة (التركيب الأساس ،المفردات،التحويل).

وقد انجلت أهمية هذه القوانين في صياغة البنى وانتظامها في التركيب من خلال قصيدة مفقودات : أين صاحبي حسن ؟

قائمة المراجع:

- Fillmore, Charles J, (1967) ,The case for case, the ohio state university,USA.
- Odlin, Terence,(1989) , Language Transfer cross – Linguistic influence in language learning, CAMBRIDGE university press ,UK.
- مومن أحمد،(2002)، اللسانيات النشأة و التطور، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.
- شنوقة السعيد،(2008)، مدخل إلى المدارس اللسانية، القاهرة،المكتبة الأزهرية للتراث.
- حسان تمام،(2000) ، الخلاصة النحوية،عالم الكتب ، القاهرة.
- ليونز جون،(1985)، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعة، الاسكندرية
- البهنساوي حسام،(د،ت)،القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر .
- خلف زينب علي و شهيد ميثم أبو الهيل،(2008)، ”تطبيق محوسب لمعالجة الجمل الانجليزية البسيطة.“ مجلة علوم انسانية، صيف 2008 ، الإصدار السنة السادسة.
- هيشن كلاوس،(2003)، القضايا الأساسية في علم اللغة، ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع ،القاهرة.
- الوعر مازن،(1987)، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس ، دمشق.
- الخولي محمد علي،(1999)، قواعد تحويلية للغة العربية،الأردن، دار الفلاح للنشر و التوزيع.
- حميدة مصطفى،(1997)، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون و الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان،الجيزة.